

أدب الاختلاف عند الإمام الغزالي "دراسة في الشُّبه المثارة" "محمد سابق" يوسف السلحب*

تاريخ قبول البحث: 2025/4/27م

تاريخ وصول البحث: 2025/2/16م

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الخلاف المذموم والاختلاف المقبول، وبيان معنى أدب الاختلاف وأسبابه وحكمه، والإمام الغزالي باعتباره أحد أعمدة الفقه في المذهب الشافعي، مع ما قام به من نقد للفلسفة ومناقشة وردّ على المذاهب الفقهية الأخرى، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أدبه في الاختلاف وذلك من خلال ثلاثة أمثلة: الأولى: في بيان تهافت الفلاسفة، والثانية: في دعوى طعنه في الإمام أبي حنيفة فيما دسّ على كتابه المنحول، والثالثة: في تقليده للمذهب الشافعي في الفروع، مع بيان نماذج من أدبه مع شيوخه وأقرانه، وخلصت الدراسة إلى أن الإمام الغزالي قد التزم آداب الخلاف. متبعاً في بيان ذلك المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

الكلمات المفتاحية: أدب الخلاف، تهافت الفلاسفة. التقليد الفقهي.

* باحث.

The Etiquette of Disagreement in Imam Al-Ghazali: A Study of Controversial Issues

Abstract

This study aims to explain the concepts of reprehensible and acceptable disagreement and to elucidate the meaning, causes, and rulings related to the etiquette of scholarly disagreement. It focuses on Imam Al-Ghazali—a foundational scholar of the Shafi'i school, known for his critiques of philosophy and his engagements with other jurisprudential schools—and examines his adherence to this etiquette through three examples:

The first is his work *The Incoherence of the Philosophers*; the second, his criticism of Imam Abu Hanifa in his book *Al-Mankhul*; and the third, his adherence to the Shafi'i school in matters of jurisprudence, along with illustrations of his respectful conduct toward his teachers and peers. The study concludes that Imam Al-Ghazali consistently observed the etiquette of disagreement.

The research adopts inductive, descriptive, and analytical approaches.

Keywords: Etiquette of Disagreement, *The Incoherence of the Philosophers*, Jurisprudential Tradition, Al-Ghazali

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: 135]، وأولى الناس بامتثال هذا الأدب هم العلماء المنتسبون إلى الشرع الشريف، ولما كانت أكثر أحكام الفروع محل نظر واجتهاد؛ فقد وقع الاختلاف فيما بين فقهاء المذاهب، نظرا لاختلاف أصولهم التي بنوا عليها المسائل، والإمام الغزالي واحد من هؤلاء العلماء الذين تدور رحى المذاهب على كتبهم واجتهاداتهم.

لخص الإمام الغزالي "البرهان" للإمام الجوني في "المنخول" وشرح "النهاية" في "البسيط"، وجاء في جميع نسخ المنخول-التي اطلعت عليها- من الطعن في الإمامين أبي حنيفة ومالك ما لا يقبل، فكان لا بد من التحقق من ذلك والوقوف عنده، أضف إلى ذلك أن إماما كالغزالي بما وصل إليه من علم في الأصول والفروع لم يفارق مذهبه الشافعي ودافع عنه ونصره في أكثر من كتاب، ومسألة ثالثة وهي ردوده على الفرق التي كانت في عصره الذي اتسم بظهور الفرق الباطنية وانتشار الفلسفة وضعف الدولة، كل ذلك يدعو لبيان موقفه ومنهجه وأدبه في التعامل مع هذا الواقع، خاصة مع وجود من يتناقل ذلك عن الإمام الغزالي ويصطاد في الماء العكر، ويجعله مدخلا للتقليل من شأن العلماء أو لإثارة الأحقاد أو ما شابه ذلك.

وهذا البحث هو للوقوف على الأمر وبيان حقيقته، والله هو الموفق للسداد والهادي إلى سواء السبيل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تأكيد ضرورة التزام أدب الخلاف، وأنه شأن العلماء الربانيين، وتأكيد ذلك من خلال المثل في الإمام الغزالي وكتبه التي كتبها في الرد على المخالفين ومناقشتهم.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي:

ما مدى التزام الإمام الغزالي بأدب الخلاف مع مخالفيه؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بأدب الخلاف؟

2. ما الشبهات التي أثرت على الإمام الغزالي فيما يتعلق بأدب الخلاف؟

3. هل توجد نماذج تبين مدى التزام الإمام الغزالي بأدب الخلاف؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في الأمور التالية:

1. بيان المقصود بأدب الخلاف.

2. ذكر الشبهات حول الإمام الغزالي في أدب الخلاف والرد عليها.
3. إيراد نماذج تبين وتؤكد التزام الإمام الغزالي بأدب الخلاف.
- منهج الدراسة: انتهجت في هذه الدراسة عددا من المناهج وهي:
 1. المنهج الاستقرائي، وذلك بالرجوع إلى كتب الإمام الغزالي وكلامه في نقد الفلسفة ورده على المخالفين.
 2. المنهج الوصفي، وذلك بوصف الحالة التي كانت في عصره.
 3. ثم تحليل ما استقرأت للوصول إلى أهداف الدراسة متبعا المنهج التحليلي.
- الدراسات السابقة: بعد البحث فيما كتب عن الأمام الغزالي وعن موضوع أدب الخلاف، لم أجد من كتب في أدب الخلاف عند الإمام الغزالي بشكل خاص، أما في أدب الخلاف بشكل عام فالمكتوب كثير، والمكتوب عن الامام الغزالي وحياته وكتبه وعلومه فكثير أيضا، وقد استفدت من عدد من الدراسات السابقة ومنها:
 1. حقي، أحمد علوان، منهج الإمام الغزالي في نقد الفلسفة: علومهم الإلهية، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية-الإصدار الرابع، الناشر: جماعة دار العلوم، 2003م.
 2. أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده، كتاب جمعت فيه أعمال عدد من العلماء والمفكرين من مختلف دول العالم، التي أُلقيت في مهرجان الغزالي في دمشق من 27 إلى 31 /3/ 1961، وقد عهدت اللجنة المنظمة إلى الدكتور زكي نجيب محمود -رحمه الله - الإشراف على إخراج أعمال هذا المهرجان.
 3. خواجه، أحمد، الآداب التعاملية في فكر الإمام الغزالي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1 1986م.
 4. آل علي، نور الدين، فضائل الأنعام من رسائل حجة الإسلام الغزالي، الدار التونسية للنشر 1972م، والكتاب جزء من أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر.
 5. عوامه، محمد، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار البشائر، بيروت ط2 1997م.
- خطة الدراسة: جاءت خطة الدراسة مقسمة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:
 - المبحث الأول: مفاهيم الدراسة وهو في ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: تعريف عام للأدب وأهميته.

المطلب الثاني: تعريف الاختلاف، وأسبابه، وحكمه، وشروطه.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الغزالي.

المبحث الثاني: شبهات حول الإمام الغزالي في باب الاختلاف.

الشبهة الأولى: طعنه في الفلسفة والفلاسفة.

الشبهة الثانية: نقد الإمام الغزالي للإمام أبي حنيفة.

الشبهة الثالثة: التعصب للمذهب الشافعي.

المبحث الثالث: نماذج من أدب الإمام الغزالي:

المطلب الأول: أدبه مع شيوخه ومن سبقوه.

المطلب الثاني: أدبه مع أقرانه ومعاصريه.

الخاتمة. (وتتضمن النتائج والتوصيات).

أدب الاختلاف عند الإمام الغزالي "دراسة في الشبه المثارة"

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة.

المطلب الأول: تعريف عام للأدب وأهميته.

الفرع الأول: تعريف الأدب لغة واصطلاحاً:

أولاً: الأدب في اللغة: (أَدَبٌ) الْهَمَزَةُ وَالْدَّالُّ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ تَتَفَرَّعُ مَسَائِلُهُ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ: فَالْأَدَبُ أَنْ تَجْمَعَ النَّاسَ إِلَى طَعَامِكَ. وَهِيَ الْمَأْدُبَةُ وَالْمَأْدُبَةُ. وَالْأَدَبُ الدَّاعِي، وَقَالَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: أَدَبٌ: الْأَدَبُ: الَّذِي يَتَأَدَّبُ بِهِ الْأَدِيبُ مِنَ النَّاسِ؛ سُمِّيَ أَدَبًا لِأَنَّهُ يَأْدِبُ النَّاسَ إِلَى الْمَحَامِدِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمَقَابِحِ. وَأَصْلُ الْأَدَبِ الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّنِيعِ يُدْعَى إِلَيْهِ النَّاسُ: مَدْعَاةٌ وَمَأْدُبَةٌ².

ثانياً: الأدب اصطلاحاً: يقال: تأدَّب أي تعلم الأدب ويقال: تأدَّب بأدب القرآن أو أدب الرسول ﷺ احتذاه، والأدب: رياضة النفس بالتعليم والتهذيب على ما ينبغي، وجملة ما ينبغي لذي الصناعة أو الفن أن يتمسك به كأدب القاضي وأدب الكاتب، وأدب البحث والمناظرة: قواعد تبين وتنظم كيفية المناظرة وشرائطها⁽³⁾، والأدب عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطأ، وأدب القاضي هو التزامه لما ندب إليه الشرع من بسط العدل ورفع الظلم وترك الميل⁽⁴⁾.

وهذه المعاني كلها مقصودة في المراد بالأدب في الاختلاف.

الفرع الثاني: أهمية الأدب في الاختلاف.

الأدب مطلوب في كل حال؛ لأنه يحترز به عن كل أنواع الخطأ كما سبق في تعريفه، وهو عند الاختلاف أكثر طلباً، لما يرافق حالة الاختلاف من نوازع النفس التي تدفع صاحبها إلى الوقوع في الخطأ ومجانبة الحق والصواب، بل قد يكون الأدب للعالم أكثر أهمية من علمه، وإن كان لا بد منهما معاً، فعلم بلا أدب كنار بلا حطب، وأدب بلا علم كروح بلا جسم⁽⁵⁾. وتجد هذا واضحاً في حال علماء الصدر الأول وعباراتهم، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: ذَكَرَ مَالِكُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ حَدَّثَنِي مَالِكٌ: أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ كَانَ قَدْ ثَقُلَ وَتَخَلَّفَ عَنِ الْحَجِّ، فَكَانَ يَأْمُرُ مَنْ يَحْجُّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى هَدْيِ الْقَاسِمِ، وَلُبُوسِهِ، وَنَاحِيَّتِهِ، فَيُبَلِّغُونَهُ ذَلِكَ، فَيَقْتَدِي بِالْقَاسِمِ، وَهَدْيِ الرَّجُلِ: أَدْبِهِ، وَنَاحِيَّتِهِ: جِهَتَهُ وَطَرَفَهُ، يَرِيدُ كُلُّ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْقَاسِمِ⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: تعريف الاختلاف، وأسبابه، وحكمه، وشروطه.

الفرع الأول: تعريف الاختلاف.

أولاً: الاختلاف لغة: ضد الاتفاق⁽⁷⁾. خَلَفُ: ضِدُّ الْقُدَامِ وَخَلَفَ ضِدُّ تَقَدَّمَ وسلف، والمتأخر لقصور منزلته يقال له: خَلَفٌ، ولهذا قيل: الخلف الرديء، والخِلافَةُ التَّيَابَةُ عن الغير إمَّا لغيبة المنوب عنه، وإمَّا لموته، وإمَّا لعجزه، وإمَّا لتشريف المستخلف. وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أوليائه في الأرض، والاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلافُ أعمُّ من الضِدِّ، لأنَّ كلَّ ضِدِّينِ مختلفان، وليس كلَّ مختلفين ضِدَّان، ولَمَّا كَانَ الاختلاف بين النَّاسِ في القول قد يقتضي التَّنَازُعَ استعير ذلك للمنازعة والمجادلة⁽⁸⁾.

وعرف الجرجاني الخلاف بقوله: منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل⁽⁹⁾. ويفهم منه أن فيه معنى التضاد، كما يفهم من كلام الأصفهاني أن أهل اللغة فرقوا بين الاختلاف والخلاف، فالخلاف مذموم والاختلاف سائغ ومحمود، وحاصله أنه إذا افضى الاختلاف إلى منازعة صار خلافاً.

ويمكن التفريق بينهما بأن الاختلاف لفظي لا حقيقي ومستند إلى دليل ويقصد به الوصول إلى الحق⁽¹⁰⁾.

ثانياً: الخلاف والاختلاف اصطلاحاً:

سبق تعريف الراغب الأصفهاني له بقوله: أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله أو قوله.

وعرفه ابن عقيل بقوله: فحد الخلاف الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين، وذلك أن كل خبر على نقيضين، موجبة وسالبة. والخلاف أين يذهب أحدها إلى الموجبة، والآخر إلى السالبة، وأصل ذلك من الذهاب في الجهات كذهاب أحدهما يميناً والآخر شمالاً، والخلاف في المذهب: أن يذهب أحدهما إلى جهة الإثبات، والآخر إلى جهة النفي، كقولك: القياس حجة، وقول الآخر: ليس بحجة⁽¹¹⁾.

أو هو: تغاير أحكام الفقهاء في مسائل الفروع، سواء كان ذلك على وجه التقابل؛ كأن يقول بعضهم في حكم مسألة بالجواز، ويقول البعض الآخر فيها بالمنع، أو كان على وجه دون ذلك؛ كأن يقول أحدهم: حكم هذه المسألة الوجوب، ويقول غيره: حكمها الندب⁽¹²⁾.

وعرفه الخضرى باعتباره علماً خاصاً بقوله: علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية⁽¹³⁾.

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الاختلاف اصطلاحاً بأنه: "قول المجتهد بقول غير قول المجتهد الآخر للوصول إلى الحق بدليل في مسألة تقبل الاجتهاد".
الفرع الثاني: أسباب الاختلاف.

الحديث عن أسباب الاختلاف هو باعتبار ما كان غايته الوصول إلى الحق، وليست الأسباب التي منشأها نوازع النفس أو ما كان بغير دليل معتبر أو في مسائل لا تقبل الاجتهاد. وأسباب الاختلاف بالمعنى السابق كثيرة ومتشعبة، وأفرد لها العلماء مؤلفات خاصة⁽¹⁴⁾. فمن الأسباب ما كان مرجعه إلى زمن هذا الاختلاف كعصر الصحابة أو من بعدهم ومن أسباب اختلافهم: أن يسمع صحابي الحديث ولا يسمعه الآخر، فيجتهد كل واحد منهم بما سمعه من النبي ﷺ، أو يختلط على الصحابي أو ينسى، أو يختلفوا في فهم ما سمعوه، ثم انتقل هذا الاختلاف إلى التابعين بعد تفرق الصحابة-رضي الله عنهم- في الأمصار، إلى أن جاء عصر التدوين في القرنين الثاني والثالث الهجري، وصار لكل أهل بلد علمائهم الذين أخذوا العلم عن سبقتهم من التابعين إلى عصر الصحابة-رضي الله عنهم-، وعنه نشأ سبب جديد عائد إلى مدرسة أهل الحديث ومدرسة أهل الرأي.

أما أصحاب الحديث فيهابون الفتيا والاستنباط والخوض بالرأي ويميلون إلى الوقوف على ما تحصل عندهم من الأحاديث بعد جمعها وتدوينها والنظر في صحتها وضعفها، وأهل الرأي يهابون رواية الحديث ويفضلون الفتيا واستنباط الأحكام على ما سمعوه ممن سبقهم، وكل ذلك

بسند متصل ونظر صحيح وفطنه وحده، فخرجوا المسائل على أقوال أصحابهم، فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج.

ومن الأسباب ما يعود إلى شخص العالم أو الفقيه، كمرجعيتيه الفقهية في أصوله ومذهبه، أو رتبته العلمية أو طبقته في المذهب، ومنها ما يكون بسبب المسألة المختلف فيها سواء أدلتها أو زمن ومكان وقوعها، وهذه الأسباب هو حاصل ما وجدته في كتاب الانصاف للدهلوي⁽¹⁵⁾.

ومن الأسباب طبيعة عقول المكلفين ونفوسهم، فاختلاف العقول يؤدي إلى اختلاف الفهم، وبعض النفوس تميل إلى الأخذ بالاحتياط وبعضها إلى الأخذ باليسر، ومنها طبيعة النص واحتمالاته، أو ما كان سببه اللغة من حقيقة ومجاز واشترك وأضداد، أو ما كان عائداً إلى علوم الحديث أو أصول الفقه⁽¹⁶⁾.

الفرع الثالث: حكم الاختلاف.

مما لا شك أن الاتفاق مقصود عقلاً وشرعاً، والأدلة عليه متواترة، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَزْغُوا فَتْفِشُوا وَتَذْهَبَ بِحُكْمٍ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 46]، وإذا وصل الأمر إلى الإجماع فهو حجة قطعية يحرم مخالفتها كما هو معلوم، ولكن الاختلاف أمر قدره، يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽¹¹⁸⁾ إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ وَلَدَيْكَ خَلْقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾⁽¹¹⁹⁾ [هود: 118-119].

وفي الآية يقول الإمام الشاطبي: "فإنها اقتضت قسمين أهل الاختلاف ومرحومين، فظاهر التقسيم أن أهل الرحمة ليسوا من أهل الاختلاف"، وقال: "فإن الله تعالى حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة؛ فالظنيات عريضة في إمكان الاختلاف لكن في الفروع دون الأصول وفي الجزئيات دون الكليات فلذلك لا يضر هذا الاختلاف، وقد نقل المفسرون عن الحسن في هذه الآية أنه قال: أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم، يعنى لأنه في مسائل الاجتهاد التي لا نص فيها بقطع العذر بل لهم فيه أعظم العذر، ومع أن الشارع لما علم أن هذا النوع من الاختلاف واقع أتى فيه بأصل يرجع إليه وهو قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59] (17).

والاختلاف في مسائل الشرع حاصل منذ زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وهو أكثر من أن يدلل عليه، ولعل ذلك لحكمة أرادها الله تعالى، وهو الرحمة بالناس، ولأن مقصود المجتهدين الوصول إلى الحق، يقول الامام القسطلاني: "إجماعهم حجة واختلافهم رحمة" (18)، ويقول الإمام السيوطي: "اعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة وفضيلة عظيمة" (19)، وبذلك فهم ليسوا من أهل الاختلاف بل من أهل الرحمة، وهذا المعنى مستقر في أذهان المجتهدين والعلماء، فهم لا يعيبون على من قال بخلاف قولهم إذا كان صادرا ممن هو من أهل النظر والاجتهاد، ودعاهم ذلك إلى استحباب تسمية علم الخلاف بالسعة.

الفرع الرابع: شروط الاختلاف المقبول.

بحث الأصوليون هذه الشروط في باب الاجتهاد ويمكن حصرها في ركنين:

1. المجتهد فيه أو محل الاجتهاد، وشرطه أن يكون ظنيا لا قطعيا، سواء من جهة الدليل أو من جهة الدلالة، وهذا محل اتفاق بين الأصوليين (20).

2. المجتهد: وشرطه الأهلية، وشرط الأهلية قسمان:

الأول: أهلية العلم، فلا بد للمجتهد أن يكون عالما بالقرآن والسنة والإجماع وبقية مصادر التشريع وعلوم الحديث وعلوم اللغة على تفصيل يرجع إليه في مظانّه.

والثاني: أهلية الديانة والصلاح، لما روى الطبراني عن علي-رضي الله عنه -قال: سألت النبي ﷺ، يا رسول الله، إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهي فما تأمرنا؟ قال: "تشاورون الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه رأي خاصة" (21)، وورد فيه عن ابن سيرين قوله: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم (22).

المطلب الثالث: التعريف بالإمام الغزالي.

الفرع الأول: اسمه، وكنيته، ونسبته، ونشأته، ووفاته.

لم يختلف من ترجموا للإمام الغزالي في اسمه وكنيته، فهو كما ترجم له الإمام السبكي صاحب الطبقات: محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الإمام الجليل أبو حامد الغزالي (23)، واتفقوا على أن مولده بالطابران بطُوس (24) سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة (25).

عاش الغزالي مع أخيه أحمد يتيما بعد موت أبيهما الرجل الصالح الذي كان يغزل الصوف ويبيعه في دكان له بطوس، وتربى في بيت رجل متصوف كان أبوهما قد أوصاه بهما، ثم لما نفذ المال الذي لهما أرسلهما إلى مدرسة يدرسان بها وتنفق عليهما، وهو سبب قول الغزالي عن نفسه وعن أخيه: "طلبنا العلم لغير الله فأبى العلم إلا أن يكون لله".

ويقول الإمام السبكي في ترجمته للإمام الغزالي: قرأ في صباه طرفاً من الفقه ببلده على أحمد بن محمد الراذكاني⁽²⁶⁾، ثم سافر إلى جرجان إلى الإمام أبي نصر الإسماعيلي⁽²⁷⁾ وعلق عنه التعليقة في الفقه، ثم رجع إلى طوس، ثم قدم نيسابور ولزم إمام الحرمين⁽²⁸⁾ وجدّ واجتهد حتى برع في المذهب والخلاف والجدل والأصليين والمنطق وقرأ الحكمة والفلسفة وأحكم كل ذلك، وفهم كلام أرباب هذه العلوم وتصدى للرد على مبطلهم وإبطال دعاويهم، وصنف في كل فن من هذه العلوم كتباً أحسن تأليفها وأجاد وضعها وترصيفها⁽²⁹⁾

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه.

أولاً: شيوخه:

تتلمذ الإمام الغزالي على عدد من المشايخ والعلماء أشهرهم:

1. أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد الجويني، الفقيه الشافعي الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين (419هـ - 478هـ)؛ وقد سبق الترجمة له، وأثره في الإمام الغزالي كبير، وهذا ظاهر من خلال كتب كلا الإمامين.
2. الشيخ أحمد الراذكاني، قرأ عليه في صباه طرفاً من الفقه، والشيخ أبي نصر الإسماعيلي وعنه أخذ التعليقة في الفقه⁽³⁰⁾.
3. أبو سهل، محمد بن أحمد الحفصي المروزي الشيخ المسند (ت466هـ)، راوي صحيح البخاري، حدّث به في النظامية وسمعه منه خلق كثير⁽³¹⁾.
4. الفضل بن محمد الفارمزي (407 - 477هـ) الواعظ شيخ الصوفية، أخذ عنه التصوف⁽³²⁾.
5. أبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه الرواسي (428هـ - 503هـ)، قدم الامام الرواسي إلى طوس آخر عمره فصّح عليه الإمام الغزالي صحيح البخاري ومسلم⁽³³⁾.

ثانياً: تلاميذه:

- فقد زاد عددهم على ثلاثمائة في نظامية بغداد وحدها كما ذكر الامام الغزالي ذلك في كتابه المنقذ من الضلال⁽³⁴⁾، فضلاً عمّن تتلمذ عليه في خراسان سواء قبل تدريسه بنظامية بغداد أو بعد رجوعه إلى بلده، ومن أشهر تلاميذه:
1. أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور (٤٧٦هـ - 548هـ) وهو من أشهر تلامذة الغزالي، تفقه عليه وشرح كتابه البسيط⁽³⁵⁾.

2. الإمام أبو بكر ابن العربي: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (468هـ-543هـ)، الإمام العالم القاضي الشهير فخر المغرب قاضي قضاة كورة إشبيلية⁽³⁶⁾.
3. عبد القادر الجيلاني، أبو محمد عبد القادر بن موسى بن عبد الله، (470هـ أو 471هـ-561هـ)، إمام صوفي وفقه حنبلي شافعي، دخل بغداد سنة 488هـ وعمره ثماني عشرة سنة وهي السنة التي غادر فيها الإمام الغزالي بغداد، وإنما ذكرته في التلاميذ لشدة أثر منهج الغزالي فيه⁽³⁷⁾.
- المبحث الثاني: شبهات حول الإمام الغزالي في باب الاختلاف.

عاش الإمام الغزالي عصرا مضطربا فكريا وسياسيا، فخراسان موطن الامام الغزالي شافعية المذهب، وبلغ وبلاد ما وراء النهر على المذهب الحنفي، وأصفهان وبغداد أهلها حنابلة، ولكن هذا التنوع المذهبي رافقه أحيانا تعصب مقيت، وتدخل سياسي جعل منه محلا للنزاعات والخصومات بل وسفك الدماء، نشأ عن تفرق البلاد الاسلامية بعد ضعف الخلافة العباسية وانقسامها شرقا وغربا، فالفاطميون في مصر وشمال افريقيا، والعباسيون في بغداد، والسلاجقة يتنافسون ويقتتلون فيما بينهم، والفرق الكلامية بأنواعها يقابلها من يدعو للتشبيه والتجسيم، والشافعية الأشعرية يقابلهم فقهاء الحنابلة، والباطنية³⁸ والإسماعيلية³⁹ تتفشى وتستفحل وتثور حركاتها بشدة ودموية لم يسلم منها الخلفاء والسلاطين والأمراء، وطالت العلماء والقضاة بل والعباد والزُّهاد، رافقتها حملة صليبية شرسة على المشرق الإسلامي آلت إلى احتلال القدس سنة 492هـ⁽⁴⁰⁾.

إلى أن جاء الوزير نظام الملك السلجوقي⁽⁴¹⁾ فنصر المذهب الشافعي، وأيده الخليفة المستظهر بالله العباسي بعد أن صار شافعيًا، فأنشأ المدارس في المدن والحواضر الاسلامية، واستقدم لها العلماء في علوم الشرع وغيره من العلوم، ومنهم الإمام الغزالي في نظامية خراسان ثم بغداد. تميّز الغزالي عن أقرانه، فكان شديد الذكاء غواصا على المعاني الدقيقة، وذلك بشهادة شيخه الإمام الجويني وأقرانه ومعاصريه. وكتب كتبًا حاول فيها معالجة قضايا عصره بسلح الفكر والعلم والمنطق المحكوم بقواعد الشرع، فردّ على الشيعة والباطنية والزنادقة، وخاض وكتب في كل علوم عصره، بعد أن يعرفها معرفة تامة تؤهله للكتابة فيها، فكتب "الرد على الباطنية" و "فضائح الباطنية" وغيرهما⁽⁴²⁾.

وفي زمنه كانت كتب المنطق والفلسفة مترجمة إلى العربية ومنتشرة نوعا ما، أثرت بصورة واضحة في أبناء ذلك العصر؛ وكان أثرها فيهم متفاوتا، فمنهم من أخذها دون إخضاع محتواها إلى قواعد الشريعة، ومنهم من ردها جملة وتفصيلا لما حوته من مخالفة صريحة لأصول الإسلام

وقواعده، ومنهم من نظر فيها بمنظار أصحابها الفلاسفة فقبل بعضها وردَّ بعضها لكن من غير تحكيم قواعد الإسلام فيها، وهنا كان لا بد للغزالي أن يدرس الفلسفة دراسة تمكنه من معرفة ما فيها، وكيف يفكر أصحابها؟، ثم يتسنى له الحكم عليها بمنظار الشريعة، وكان له ذلك فألف كتابه "مقاصد الفلاسفة"، ثم رد عليهم في كتابه الآخر "تهافت الفلاسفة".

المطلب الأول: نقد الفلسفة وكلامه في الفلاسفة.

توجه نقد الإمام الغزالي للفلسفة وأصحابها عموماً، سواء فلاسفة اليونان أو المتفلسفين الإسلاميين كما يسميهم هو، وابن سينا والفارابي بشكل خاص، وقد سبق بجهود بعض العلماء في هذا الباب⁽⁴³⁾، لكنها بصورة المدافع عن عقائد الإسلام، مع عدم تمكن من الفلسفة بقدر يسمح بنقدها والرد عليها، وهو ما فرغ له الغزالي ساعات على مدار سنتين أو ثلاث لمعرفة الوقوف على أصلها، حتى تحصل له ذلك، وأفرد لذلك عدداً من المؤلفات، بعضها غرضه الفلسفة بشكل خاص مثل: "مقاصد الفلاسفة" و"تهافت الفلاسفة"، وبعضها تعرض للفلسفة بالنقد بصورة واضحة مع موضوعات أخرى يشملها مقصوده من ذلك كتاب: "معيان العلم في فن المنطق" و"المنقذ من الضلال". وفي هذه الكتب ينتقل الإمام الغزالي من موقف المدافع عن ثوابت وأصول الإسلام، إلى موقف المهاجم والناقد للفلسفة وأصحابها، إلى حد جعله يصرح بكفر أصحابها، بعد إقامة الحجة عليهم بما ثبت عنهم من أقوال تخالف القواعد التي التزموها، ومخالفتها لثوابت الإسلام. وهذا الموقف من الغزالي هو المتوقع من عالم برتبة الغزالي، الذي كان شيخاً للمدرسة النظامية، ويأخذ عنه العلوم ما يزيد عن ثلاثمائة اجتمعوا عليه من أقطار شتى، فكان لا بد للغزالي أن يعيد الأمور إلى نصابها، وأن يبين موقف الدين من هذه العلوم⁽⁴⁴⁾.

يقسم الغزالي فلسفة أرسطاطاليس إلى ستة أقسام: رياضية، ومنطقية، وطبيعية، وإلهية، وسياسية، وخرافية، وذلك بحسب ما نقله ابن سينا والفارابي، ثم يحكم عليها بعد ذلك بثلاثة أحكام:

1 - قسم يجب التكفير به. 2 - وقسم يجب التبديع به. 3 - وقسم لا يجب إنكاره أصلاً⁽⁴⁵⁾.

وفي خمسة منها يبين أنها لا تعلق لها بالأمور الدينية نفياً وإثباتاً، وإنما تكمن المشكلة في كلامهم في الإلهيات، يقول الغزالي: "مجموع ما غلطوا فيه يرجع إلى عشرين أصلاً، يجب تكفيرهم في ثلاثة منها، وتبديعهم في سبعة عشر. ولإبطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين صنفنا كتاب التهافت، أما المسائل الثلاث، فقد خالفوا فيها كافة المسلمين وذلك في قولهم:

1- إن الأجساد لا تحشر، وإنما المثاب والمعاقب هي الأرواح المجردة.

2- ومن ذلك قولهم: "إن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات".

3- ومن ذلك قولهم: بقدّم العالم وأزليّته، ... " (46).

يضاف إلى هذه المسائل اعتبار الفلسفة رتبة فوق النبوة، وأن النبوة تخييل، وأن الشرائع لا تصلح لإثبات العقائد، وكلها أقوال تخالف قواعد الإسلام، رَوَّج ودعا إليها الفارابي وابن سينا حتى اغتر بها المثقفون في عصر الغزالي (47).

وبذلك يظهر أن نقد الغزالي للفلسفة وهجومه الحاد عليها مبني على أسباب ودوافع حقيقية، فهو يقصد إلى هدم مذاهب الفلاسفة وتناقضهم حتى فيما بينهم، وهو غايته من كتابه تهاافت الفلاسفة، إضافة إلى أنه يريد نزع الثقة من الفلاسفة الإسلاميين والذي يظهر من خلال كلامه في كتابه المنقذ من الضلال: "... وقد تولدت منها آفتان: الأولى: من ينظر فيها يتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها، فيحسن بسبب ذلك اعتقاده في الفلاسفة، فيحسب أن جميع علومهم في الوضوح وفي وثاقة البرهان كهذا العلم. ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع ما تناولته الألسنة فيكفر بالتقليد المحض..." (48). وقد بنى كل ذلك على أساس صحيح وموضوعي، فهو لم يتعرض لها دون معرفة، بل بعد معرفة تامة لدرجة يمكن فيها وصفه بالفيلسوف، ولم يرفض كل ما جاءت به الفلسفة، بل قبل أكثر أقسامها بالجملة، إذا لم تخالف تعاليم الإسلام، وإنما رد ما خالف أصول الإسلام مما لا يمكن معرفته إلا بالوحي، وهم قد خاضوا فيه بالعقل والمنطق وهما قاصران عن إدراك الغيبيات، خاصة أنها بُنيت على واقع وثني، فكان لابد من وضع حد لها بعد تطاير شررها، وبعد أن افتتن بها كثير من أبناء المسلمين (49).

المطلب الثاني: كلام الإمام الغزالي في الإمام أبي حنيفة.

الذين يوردون هذه الشبهة على الإمام الغزالي ينقلونها من كتاب المنخول، وهو من أوائل ما كتب الغزالي، وثابت نسبته إليه، وذلك فترة تلمذته على الإمام الجويني في نيسابور، وهم يوردون نصوصاً من ثنایا الكتاب، وأخرى خُتِمَ بها الكتاب.

أما العبارات التي في ثنایا الكتاب، فإنها إذا أخذت مجردة، يظهر منها لغير المتفحص أن الغزالي متحامل على أبي حنيفة، متجاهلين أموراً عدة يجب أخذها بالاعتبار من أهمها ما ختم به الكتاب، حيث قال: "ولعل الناظر في هذا الفصل يظننا نتعصب للشافعي، متغيبين الله على أبي حنيفة لتطويلنا النفس في تقرير هذا الفصل، وهما، فلسنا فيه إلا منصفين ومقتصدين عن مقتصرين على اليسير من الكثير، وحق كل متمر من فيه أن ينصف ويراجع

عقله، وينقض شوائب الألف والتقليد عن قلبه، ويستوفى في الله تعالى في نظره، ويتأمل هذه القواعد تأمل من يجوز الخطأ على أبي حنيفة، نازلاً عن غلوائه في التعصب له، ليتضح له على قرب ما ادعيناه ان استند نظره، ووقر الدين في صدره، وعرف مذاق الشرع وصدره، وما اعتنى الشارع به في تفاصيل أحواله⁽⁵⁰⁾ وفيه ينتقد الإمام الغزالي التعصب للإمام أبي حنيفة، وهو ما يعني بالضرورة ألا يقبل ذلك على نفسه.

وأما الكلام الذي في آخر المنخول فإنه لا يمكن أن يكون من كلام الغزالي، والمستغرب أن جميع نسخ الكتاب -التي اطلعت عليها- تحتوي على هذا الدسّ، ونص الكلام: "وأما أبو حنيفة فلم يكن مجتهداً؛ لأنه كان لا يعرف اللغة، وعليه يدل قوله: "ولو رماه بأبو قبيس"، وكان لا يعرف الأحاديث؛ ولهذا ضري بقبول الأحاديث الضعيفة ورد الصحيح منها، ولم يكن فقيه النفس؛ بل كان يتكاسى لا في محله على مناقضة مأخذ الأصول"، وقوله: "وأما أبو حنيفة- رحمه الله - فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن وشوش مسلكها وغير نظامها"⁽⁵¹⁾.

والسبب في نفي الكلام السابق عن الإمام الغزالي، أنه نفاه بنفسه وقال إنه قد دُسّ عليه في بعض كتبه، يقول الإمام الغزالي: "وأما ما قيل من طعن في الإمام أبي حنيفة- رحمة الله عليه- فلا أتحمّله، بالله الطالب الغالب المدرك المهلك الحي الذي لا إله إلا هو بأن اعتقادي في أبي حنيفة - رحمه الله عليه- أنه كان أغوص أمة المصطفى- صلى الله عليه وسلم-، فكل من حكى شيئاً غير هذا من عقيدتي أو خطي أو لفظي فهو كاذب"⁽⁵²⁾.

ويقول أيضاً: "هاج حسد الحساد، ولم يجدوا أي طعن مقبول، غير أنهم لبسوا الحق بالباطل، وغيروا كلمات من كتاب "المنقذ من الضلال" وكتاب "مشكاة الانوار"، وأدخلوا فيها كلمات كفر، وأرسل إلي حتى أكتب على ظهرهما خط الإجازة، ولكن الله- سبحانه وتعالى- قد ألهمني بفضله وكرمه حتى طالعت ووقفت على تلبيسهم، وأطلع رئيس خراسان على هذه الحالة، وأمر بحبس ذلك المزور، وأخيراً نفاه إلى نيسابور، فذهب إلى المعسكر عند ملك الاسلام، وأطال لسان الطعن، وقد عجز عنه، ثم أخذ تعليقا صنفته في أيام الصغر مكتوب على ظهره: "المنخول من تعليق الأصول"، وقد زاد عليه جماعة بحكم الحسد من قبل ثلاثين سنة بكلمات تطعن في الإمام أبي حنيفة، لكن جماعة من أهل الدين اخذوا يسكنون على هذا الداعي، وشرحوا الحال عند ملك الاسلام، وبالغوا بحيث قال ملك الاسلام: تمنينا أن نراه ونسمع كلامه، وتبرك بدعائه، ففي هذا الوقت بحكم الإشارة إلى "مشهد"، بُلّغ بأن له رغبة

في زيارتي، فذهبت إلى المعسكر "تروغ" إلى عرش الملك، وقبلت دعوته، فكان الأمر أن أكتب بخطي ما مرّ من مقالتي فامثالا للأمر أثبت ما ألقته⁽⁵³⁾.

ويضاف إلى ما سبق أمور يجب أخذها بالاعتبار:

أولاً: أن الامام الغزالي كتب المنخول من تعليقات شيخه الجويني ولم يخرج عنها إلا في شكل واخراج موضوعاته، وقد ختم الكتاب بقوله: " وهو تمام المنخول من تعليق الأصول، بعد حذف الفضول، وتحقيق كل مسألة بماهية العقول، مع الاقلاع عن التطويل والتزام ما فيه شفاء الغليل، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين -رحمه الله- في تعاليقه، من غير تبديل وتزييد في المعنى وتعليل، سوى تكلف في تهذيب كل كتاب بتقسيم فصول وتبويب ابواب روما لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة"⁽⁵⁴⁾.

ثانياً: أن كتاب المنخول كتاب في الأصول على مذهب الإمام الشافعي -رحمه الله-، وغايته الانتصار له، فلم يقتصر كلام الغزالي على الرد على الإمام أبي حنيفة دون غيره، بل رد عليه وعلى الإمام مالك وغيره ممن يخالف مذهب الإمام الشافعي، وهذا شأن عامة كتب أصحاب المذاهب. ثالثاً: لم يرد ذكر الإمام أبي حنيفة -رحمه الله- في الكتاب إلا أتبعه بالترضي أو الترحم عليه، ومواضع ذكره في الكتاب قريب من سبعين.

رابعاً: في مسألة تجويز الإمام أبي حنيفة صرف الكفارة إلى مسكين واحد، وعدم اشرط العدد وهو ستين مسكينا، يقول الغزالي: " نعلم ان ابا حنيفة- رضي الله عنه- لم يراغم الشرع، وانما حمله على مخالفة النص تخيل سد الخلة، فهلا جمع بينه وبين مقتضى النص، ويحتمل ان يكون إحياء مهج أقوام معدودين مقصودا للشارع واللفظ دال عليه واتباعه أولى وفيه تقرير للنص"⁽⁵⁵⁾، فانظر كيف يعتذر الإمام الغزالي للإمام أبي حنيفة ويتلطف معه بالعبار.

خامساً: عند النظر فيما أورده من كلام في الأمام أبي حنيفة آخذين بالاعتبار السياق الذي قاله فيه تخفّ حدة الكلام، كقوله في مسألة الوطء بالشبهة: "ولا اكترأث بمخالفة أبي حنيفة فيما فإني أقطع بخطئه في تسعة أعشار مذهبه الذي خالف فيه خصومه..... والعشر الباقي يستوي فيه قدمه وقدم خصومه ولعلمهم يرجحون عليه فيه"⁽⁵⁶⁾، فمذهبه المقصود في هذه الجملة ليس جميع مذهبه، وإنما مذهبه في هذه المسألة تحديداً.

وقوله: " وأبو حنيفة نرف جمام ذهنه في تصوير المسائل وتقعيد إلى المذاهب فكثّر خبطه لذلك، وكذلك يقع ابتداء الأمور، ولذلك استنكف أبو يوسف ومحمد من اتباعه في ثلثي مذهبه، لما رأوا فيه من كثرة الخبط والتخليط والتورط في المناقضات، وصرف الشافعي -

رضي الله عنه- ذهنه إلى انتخاب المذاهب وتقديم الاظهر⁽⁵⁷⁾، وسياق الكلام ومدلوله في أن بداية أمر الفقه في زمن الإمام أبي حنيفة، يختلف عما انتهى إليه في زمن الإمام الشافعي، ففيه صورة من الاعتذار لأبي حنيفة عما عدّه الغزالي خبطا وتخليطا وتورطا في المتناقضات.

سادساً: مع ما في المنخول من مجهود علمي وتحقيق للمسائل ينم عن غزارة علم الإمام الغزالي، إلا أنه يعد من أوائل ما كتبه، وكان زمن فورة الشباب والتعصب للمذهب، متأثراً بما هو سائد في ذلك الوقت من خصومات مذهبية، فلما تقدم به الزمن بعد النضوج العلمي الكامل، اختلفت عباراته وصار يكيل المدح للإمام أبي حنيفة ورأيه، وكل ذلك زمن انشغاله بالفقه والأصول، وقبل التفرغ للعبادة والتركية، وهو واضح في كتابه "تحصين المآخذ"، الذي يعد كتاباً في الخلاف الفقهي عموماً والمذهب الحنفي خاصة، كما يتجلى في مسألة هبة الزوجة صداقها قبل المسيس، يقول الغزالي: "ولغموض مأخذ المسألة وتقابل وجوه الترجيح فيها اختلف قول الشافعي في المسألة، ومذهب أبي حنيفة أحسن وأعدل، ومذهب الشافعي أقيس وأفقه، وكل منهما متحد للصواب، وموفق له إن شاء الله"⁽⁵⁸⁾. ويزداد الأمر وضوحاً بعد التركية والسلوك كما في كتاب إحياء علوم الدين، وذلك في مواضع كثيرة، يقول الغزالي: "فالفقهاء الذين هم زعماء الفقه وقادة الخلق، أعني الذين كثر أتباعهم في المذاهب خمسة: الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وسفيان الثوري رحمهم الله تعالى، وكل واحد منهم كان عابداً وزاهداً وعالماً بعلوم الآخرة وفقهاً في مصالح الخلق في الدنيا ومريداً بفقهه وجه الله تعالى"⁽⁵⁹⁾.

سابعاً: أن الإمام الغزالي نفسه في الإحياء عاد وذم هذه الخصومات والمناظرات، وعدها من فعل أرباب الدنيا، وأنها لم تكن من فعل السلف، إلى أن قال: "فاقبل هذه النصيحة ممن ضيع العمر فيه زماناً، وزاد فيه على الأولين تصنيفاً وتحقيقاً وجدلاً وبياناً، ثم ألهمه الله رشده وأطلعه على عيبه، فهجره واشتغل بنفسه"⁽⁶⁰⁾. وهذا ما سأبينه في الرد على الشبهة الثالثة.

المطلب الثالث: التزامه بالمذهب الشافعي ودفاعه عنه.

المطالع لمراحل حياة الإمام الغزالي يرى أنه بدأ وانتهى شافعي المذهب، بل هو واحد من أعمدة المذهب، كما سبق في ترجمته، وليس في ذلك شبهة، بل هذا حال عامة العلماء بعد استقرار المذاهب وتقعيدها، أن ينتسبوا لواحد من المذاهب الأربعة المتبوعة، ومما يؤكد أنه بقي على مذهب الإمام الشافعي قوله في الإحياء- وهو من أواخر ما كتب:- " فأما من ليس له رتبة الاجتهاد، وهو حكم كل أهل العصر، وإنما يفتي فيما يسأل عنه ناقلاً عن مذهب صاحبه"⁽⁶¹⁾.

أما التزامه المذهب في البدايات، فلا يخلو من جدل ومناظرات في الدفاع عنه، بل والتشنيع على المخالف، ثم آل الأمر في النهايات إلى زوال هذه الحدة والتنفير منها، وذم التعصب للإمام ومذهبه، وقد سبق الإشارة إليه، وهو مع كل ذلك لم يترك مذهب الإمام الشافعي، ولذلك أسباب:

أولاً: ما ذكره من أن الزمان والعصر يخلو ممن له رتبة الاجتهاد، والغزالي من أعرف الناس بمعنى هذه الجملة وهو الأصولي الفقيه، فهو لا يجيز لغيره ولا لنفسه الخروج عن مذهب إمام مجتهد، وهي في زمنه خمسة مذاهب كما سبق، المذاهب الأربعة اليوم، والخامس مذهب سفيان الثوري.

ثانياً: الإمام الغزالي التزم المذهب الشافعي إلا أنه لم يكن متعصباً له، فقد رجح مذهب الإمام أبي حنيفة فيمن نوى بتطليقته طلقتين وهو أنه لا يحتمله خلافاً للشافعي⁽⁶²⁾. وسبق الإشارة إلى مسألة هبة الزوجة صداقها قبل المسيس، يقول الغزالي: "ومذهب أبي حنيفة أحسن وأعدل"⁽⁶³⁾. ورغب أن يكون مذهب الشافعي في مسألة نجاسة الماء إذا لم يتغير ولم يبلغ قلتين كمذهب مالك، يقول في الإحياء: "وكنيت أود أن يكون مذهبه كمذهب مالك- رضي الله عنه- في أن الماء وإن قل لا ينجس إلا بالتغير، إذ الحاجة ماسة إليه، ومثار الوسواس اشتراط القلتين، ولأجله شق على الناس ذلك، وهو لعمرى سبب المشقة، ويعرفه من تجربته ويتأمله"⁽⁶⁴⁾. كما لا يجوز لمن هو على مذهب الإمام الشافعي أن ينكر على مالكي في الحمامات العامة لأخذه بقول الامام مالك⁽⁶⁵⁾.

ثالثاً: لم يكن التزام الإمام الغزالي للمذهب الشافعي عن تقليد من غير دليل أو برهان، بل كان عن دليل وبرهان يجمع بين النقل والعقل، فقد قال عن نفسه في كتابه المنقذ من الضلال: "وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديني، من أول أمري، وريعان عمري، غريزة وفطرة من الله وضعها في جبلي لا باختياري وحيلتي، وحتى انحلت عني رابطة التقليد، وانكسرت علي العقائد الموروثة على قرب عهد سن الصبا"⁽⁶⁶⁾. ومما يثبت ذلك، أن له آراء واختيارات خاصة بنيت على ضوء قواعد المذهب، كمسألة العفو عما لا يدرك من النجاسات، ومسألة القطع بوجوب الإفطار حال الإكراه، حتى صار يعتبر من المجتهدين في المذهب ومن أصحاب التخريج، وهو ما أكدده الحافظ ابن الصلاح والإمام النووي⁽⁶⁷⁾.

المبحث الثالث: نماذج من أدب الإمام الغزالي.

المطلب الأول: أدبه مع شيوخه ومن سبقوه.

في المبحث السابق ما يدل على أدب الإمام الغزالي مع الأئمة المجتهدين، وكيل الثناء لهم والترضي عنهم، بداية بكتاب المنحول الذي هو من أوائل كتبه، وانتهاءً بكتاب الإحياء، وبذلك

يظهر أن الأدب عند الإمام الغزالي منبج لازمه في جميع مراحل حياته، يقول الغزالي: "... أن يكون في طلب الحق كناشد ضالة لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه ويرى رفيقه معينا لا خصما ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق" (68).

كان للإمام الغزالي عدد من الشيوخ، لكن إمام الحرمين هو من كان له الأثر الأكبر في شخصية الإمام الغزالي، وفي سيرته مع شيخه الجويني ما يدل على أدبه، ومن صور ذلك الأدب: * ملازمة إمام الحرمين حتى وفاته، حتى أخذ عنه معظم علومه، في المنطق والأصول والفقه، حتى برع في ذلك كله.

* ذكر الغزالي للمتعلّم عشرة آداب ومنها: " ألا يتكبر على العلم، ولا يتأمر على معلم، بل يلقي إليه زمام أمره بالكلية في كل تفصيل، ويذعن لنصيحته إذعان المريض الجاهل للطبيب المشفق الحاذق، وينبغي أن يتواضع لمعلمه ويطلب الثواب والشرف بخدمته" (69). وقد كانت هذه صفته مع إمام الحرمين، فقد عرف قدر شيخه وتواضع له، ويحكى أن إمام الحرمين قال له مرة: " يا فقيه " - وهي رتبة دون رتبة العالم-، فتغير وجه الغزالي، كأنه استقل هذه اللفظة على نفسه، فقال له إمام الحرمين: افتح هذا البيت، ففتح مكانا وجده مملوءاً بالكتب، فقال له: ما قيل لي يا فقيه حتى أتيت على هذه الكتب كلها (70).

* مخاطبته بالفاظ الاحترام والتعظيم، كقوله في مقدمة كتابه البسيط: إمامي، إمام الحرمين، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله -قدس الله روحه-، وكذلك كان يفعل في عامّة كتبه إذا ذكر شيخه (71).

* نسبة الفضل إلى أهله، كما في مقدمة كتابه "البسيط" (72)، وكذلك المنحول فقد نسبّه إلى أنه خلاصة ما حصله من إمام الحرمين.

وقد ذكر السبكي مما نقله عن الإمام عبد الغافر الفارسي المعاصر للإمام الغزالي، أن إمام الحرمين وإن كان يمتدح الغزالي في الظاهر، ويصفه بأنه بحر مغدق، إلا أنه كان يمتعض منه في الباطن، وذلك لتفوقه عليه في سرعة العبارة وقوة الطبع، ولأنه صنف المصنفات في حياته (73). والحق أن البواطن لا يمكن ادراكها، وإن بدت بعض الإشارات من تصرفات إمام الحرمين، ولكن إن صح ذلك، فهذا لا يقدح في أدب الإمام الغزالي ولا صدق الإمام الجويني. المطلب الثاني: أدبه مع أقرانه ومعاصريه.

ذكر الإمام السبكي في ترجمته للإمام الغزالي أنه أفقه أقرانه وأنه قهر الخصوم، والمقصود أنه تفوّق على معاصريه، حتى كان يدرس التلاميذ في حياة شيخه الجويني، وينوب عنه إذا غاب، أما أنه قهر الخصوم، فهم الباطنية والفلاسفة وغيرهم ممن خالف أصول الإسلام، وكان إمام الحرمين يصف تلامذته فيقول: "الغزالي بحر مغدق، وإليكا⁽⁷⁴⁾ أسد مخرق والخوافي⁽⁷⁵⁾ نار تحرق"، "ويقول فيهم إذا ناظروا التحقيق للخوافي والحدسيات للغزالي والبيان لإليكا"⁽⁷⁶⁾. ومن صور هذا الأدب مع أقرانه ومعاصريه:

* أن الإمام أبا القاسم الحاكمي سافر إلى العراق والشام مع الإمام الغزالي، وكان شريكا له في الدرس عند إمام الحرمين وكان أكبر سنا منه، قال ابن السمعاني: وسمعت أن الغزالي كان يكرمه غاية الإكرام ويقدمه على نفسه وفي بعض الأوقات يخدمه⁽⁷⁷⁾. وهذا يدل على أدب الغزالي مع من هو أكبر منه سناً، والغزالي أعلم منه بشهادة شيخهما.

* أن الإمام الغزالي أفتى في مسألة واجتهد فيها، فقال له الإمام الخوافي: أخطأت، وذكر له أن إمام الحرمين أفتى بخلاف ما قاله، ودار بينهما حوار يُنم عن أدب، واحترام كل منهما لصاحبه⁽⁷⁸⁾.

* أنه عاد لسماع الصحيحين من أبي الفتيان الرواسي⁽⁷⁹⁾ وهو من أقرانه، وذلك آخر أيامه بطوس، بعد أن بلغت شهرته الآفاق، ولا يعني ذلك أنه لم يكن له دراية بعلم الحديث، فهذا لا يتصور من عالم أصولي، وذلك أن معرفة علوم الحديث باب لا يستغني عنه من له معرفة بالأصول، فضلا عن أن يكون الغزالي صاحب كتاب المستصفى في علم الأصول، فقد ثبت سماعه للصحيحين وسنن أبي داود وآلآفا من الأحاديث كما نقله السبكي⁽⁸⁰⁾.

* أنه سمع مدرّساً في المدرسة الأمينية بدمشق يذكر مسألة يقول، قال الغزالي: فخشي على نفسه العجب فترك دمشق وتوجه إلى مصر⁽⁸¹⁾.

خاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

اشتمل هذا البحث على عدد من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

- 1- الأدب مطلوب في كل حال؛ لأنه يحترز به عن كل أنواع الخطأ، وهو عند الاختلاف أكثر طلبا.
- 2- الاختلاف اصطلاحاً هو: "أن يقول المجتهد بقول غير قول المجتهد الآخر للوصول إلى الحق بدليل في مسألة تقبل الاجتهاد".
- 3- الخلاف مذموم والاختلاف سائغ ومحمود، وحاصله أنه إذا افضى الاختلاف إلى منازعة صار خلافاً. ويمكن التفريق بينهما بأن الاختلاف لفظي لا حقيقي ومستند إلى دليل ويقصد به الوصول إلى الحق.
- 4- الاتفاق أصل، ويكون الاختلاف مقبولا إذا وقع من مجتهد وفي محل الاجتهاد.

- 5- نقد الإمام الغزالي للفلسفة كان انتقالاً من الدفاع إلى الهجوم، ومبني على معرفة تامة بها وأسباب حقيقية وموضوعية، وخاصة في الغيبات والإلهيات.
- 6- كان أدب الإمام الغزالي واضحاً في خلافه مع الأئمة وأبي حنيفة خاصة، ويظهر ذلك من خلال ثنائيه والترضي عنهم في عامة كتبه، وما نقل من طعنه في أبي حنيفة في كتاب المنحول فقد أنكره هو في حياته وأنه مفسوس من بعض أعدائه.
- 7- التزم الإمام الغزالي مذهب الإمام الشافعي لما يرى من ضرورة التزام الفقيه بمذهب إمام مجتهد، لكنه كان عن دليل ونظر ولم يكن متعصباً، لما له من اختيارات في المذهب الشافعي على قواعد الإمام، كما رجح مسائل على مذهب الإمام أبي حنيفة أو الإمام مالك.
- 8- أدب الإمام الغزالي واضح مع شيوخه وأقرانه وأمثلته كثيرة، وهو أكثر وضوحاً في آخر حياته بعد عزله ودخوله في علوم التزكية والتصوف.

الحواشي:

- (1) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ج 1 ص 74، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- (2) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت 711هـ)، لسان العرب، ج 1 ص 206، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414هـ.
- (3) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، ج 1 ص 10 باب الهمزة، مادة أدب، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- (4) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ)، التعريفات ص 29، ط 1 1405 هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- (5) ذكره الخطيب البغدادي عن رجل من الأجلاء هو أبو زكريا العنبري، أنظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج 1 ص 122، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، ط 3 1996 م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (6) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 9 ص 60، المحقق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة. وانظر: محمد عوامه، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، ص 63، دار البشائر بيروت ط 2 1997 م.
- 7 قلعي، د. محمد رواس قلعي، معجم لغة الفقهاء، ص 50، ط 2 دار النفائس بيروت 1988 م.
- 8 الأصفهاني، الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني أبو القاسم (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن ص 293-294، الناشر: دار العلم دار الشامية، دمشق. بيروت، 1412هـ، تحقيق: صفوان عدنان داودي.
- 9 الجرجاني، التعريفات ص 135.

- 10 أنظر: عوامة، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين ص8-10.
- 11 ابن عقيل، علي بن عقيل بن محمد البغدادي (513هـ)، كتاب الجدل (على طريقة الفقهاء) ص1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- 12 الفندلاوي، أبو الحجاج يوسف بن دوناس (543هـ)، تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف، ج1 ص86، ط1 2009م، دار الغرب الاسلامي- تونس، تحقيق د. أحمد البوشيخي، والتعريف للمحقق.
- 13 حاجي خليفه، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1 ص721، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 14 ممن أفرد التأليف في الأسباب الإمام الدهلوي في كتاب سماه "الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف"، وفيه يبين أسباب الاختلاف ابتداء من عصر الصحابة إلى ما بعد المئة الرابعة، بحيث يخرج القارئ بصورة مفادها أن الاختلاف واقع لا مفر منه إذا كان له سبب حقيقي ومقبول، والأسباب المذكورة هي خلاصة ما في الكتاب.
- 15 الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بشاه ولي الله الدهلوي، الإنصاف في معرفة أسباب الخلاف، راجعه وعلق عليه عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس- بيروت ط3 1986 م. من: ص15 - 67 بتصرف.
- 16 عوامة، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين ص18-24.
- 17 الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام ج2 ص168، دار النشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- 18 القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد، (ت 923هـ)، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ج2 ص414، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- 19 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي (ت 911هـ)، جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، ص25، تحقيق: عبد القيوم البستوى، دار الاعتصام.
- 20 أنظر: عوامة، أسباب الاختلاف في مسائل العلم والدين، ص44.
- 21 الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ)، ج2 ص172 حديث 1618، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، 1415هـ. قال الهيثمي: رجاله موثقون من أهل الصحيح.
- وانظر: الهيثمي، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، حديث 834، تحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، طبعة دار الفكر، بيروت، 1412 هـ.
- 22 مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح حديث26، الناشر: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت. وانظر: عوامة، أسباب الاختلاف، ص47، 48، 58.
- 23 اختلفوا في ضبط كلمة (الغزالي) بين من جعلها بالتشديد نسبة إلى والده الذي كان يعمل غزالا يغزل الصوف وعليه أكثر كتاب التاريخ كابن خلكان والسمعاني، وبين من قال بالتخفيف (الغزالي) نسبة إلى قرية من قرى طوس اسمها غزالة وعليه أكثر الشافعية. أفاد ذلك محققا كتاب طبقات الشافعية.
- أنظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ط1900م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج1 ص98، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت. ونسب ابن خلكان القول للسمعاني في كتابه الأنساب.
- انظر: السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، (ط2 1413هـ)، طبقات الشافعية الكبرى ج6 ص191، تحقيق: د. محمود الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- وانظر: الغزالي، محمد الغزالي أبو حامد، (ط1، 2018م) تحصيل المآخذ ج1 ص32، تحقيق: د. عبد الحميد المجلي (رسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء)، مجلة اسفار للنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، الكويت الناشر: مكتبة الامام الذهبي للنشر والتوزيع.
- 24 طوس: مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ تشتمل على بلدين يقال لإحدهما الطابران وللأخرى نوقان ولهما أكثر من ألف قرية فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه وبها قبر علي بن موسى الرضا وبها أيضا قبر هارون الرشيد.
- انظر: الحموي ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، معجم البلدان ج4 ص49، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- 25 انظر: السبكي، الطبقات ج6 ص191.
- 26 لم أجد من ترجم له غير أنه من أشياخ الإمام الغزالي في الفقه في أول أمره بطوس.

- 27 عامة من ترجموا للإمام الغزالي يذكرون أنه أخذ التعليقة في الفقه عن أبي نصر الإسماعيلي، مع أن أبا نصر توفي سنة (405هـ) كما ذكر ذلك السبكي نفسه في الطبقات ج 4 ص 92، والغريب أن وفاته قبل ولادة الإمام الغزالي وسيأتي بحثه في شيوخ الغزالي.
- 28 أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد الجويني، الفقيه الشافعي الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين (419هـ - 478هـ)؛ أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المجمع على إمامته المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك، ألف في كل فن، من أشهر كتبه "البرهان" في الأصول، وكتاب "نهاية المطلب في فروع المذهب" في الفقه الشافعي، كان له قريب من أربع مائة تلميذ من أشهرهم الغزالي والكنيا الهراسي والخوافي.
- انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ج 3 ص 167-170.
- 29 انظر: السبكي، الطبقات، من: ج 6 ص 195-201 بتصرف.
- وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، من: ج 19 ص 326 وما قبلها بتصرف.
- وانظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان ج 4 ص 217.
- 30 تنبيه: بعد البحث وجدت أن وفاة الشيخ أبا نصر ابن الشيخ أبي بكر الإسماعيلي كانت في سنة خمس وأربعمائة (405هـ) - أي قبل مولد الغزالي بخمس وأربعين سنة -، ولم يذكره ابن عساكر عندما ترجم للغزالي في كتابه تبين كذب المفتري، ولعل الخطأ وقع عند السبكي متابعة لشيخه الذهبي، وذكر الباحث فريد جبر أن الإسماعيلي هو أبو القاسم إسماعيل بن مسعدة ابن شيخ الشافعية أبي سعد إسماعيل بن الشيخ الكبير صاحب التصانيف أبي بكر الإسماعيلي (407هـ - 477هـ) بجرجان وهذا محتمل، وسنة وفاته هي السنة التي توفي فيها الفارمذي شيخ الغزالي وشيخ الشافعية أبو نصر عبد السيد ابن الصباغ ويحتمل أن يكون هو المقصود، أو أبو نصر والإسماعيلي معاً.
- وقد ذكر أنه أبو القاسم إسماعيل ابن مسعدة الإسماعيلي أ.د. علي القرعة داغي في مقدمة كتاب الوسيط في المذهب.
- انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، الوسيط في المذهب، ج 1 ص 218، ط 1 2015م، تحقيق: ا.د. علي القرعة داغي، دراسات للبحوث والاستشارات المصرفية الإسلامية.
- انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ص 232 ط 3 1404هـ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 18 ص 565-566، السبكي، الطبقات ج 6 ص 191.
- 31 انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 18 ص 245، السبكي، الطبقات ج 6 ص 214.
- 32 قال السبكي: صحبه أبو حامد الغزالي وعدد من الأئمة، وهو من طوس في خراسان ينسب إلى بلد يقال لها فارمذ، من تلاميذ الغزالي الكبير والقشيري، الطبقات ج 5 ص 306، وانظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ج 18 ص 566.
- 33 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 19 ص 318.
- 34 الغزالي، المنقذ من الضلال ص 17.
- 35 السبكي، طبقات الشافعية، ج 7 ص 25.
- 36 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 39 ص 191.
- 37 الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 39 ص 457.
- وانظر: الكيلاني، ماجد عرسان، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، ص 184، 185، ط 3 2002م، دار القلم الإمارات العربية المتحدة.
- 38 أما الباطنية فانما لقبوا بها لدعواهم أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللب من القشر وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صور جليلة وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة،، وغرضهم الأقصى إبطال الشرائع.
- انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، فضائح الباطنية، المحقق: عبد الرحمن بدوي، الناشر: مؤسسة دار الكتب الثقافية - الكويت، ص 12.

39 وأما الاسماعيلية فَيَسِي نَسَبِي لَهُمْ إِلَى أَنْ زَعِيمُهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ جَعْفَرٍ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ أَدْوَارَ الْإِمَامِيَّةِ انْتَهَتْ بِهِ إِذَا كَانَ هُوَ السَّابِعُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَدْوَارَ الْإِمَامِيَّةِ سَبْعَةٌ سَبْعَةٌ عِنْدَهُمْ فَأَكْبَرُهُمْ يَثْبُتُونَ لَهُ مُنْصَبَ النُّبُوَّةِ وَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَمِرُّ فِي نَسَبِهِ وَأَعْقَابِهِ وَقَدْ أورد أهل المعرفة بالنسب في كتاب الشجره أنه ماتَ وَلَا عَقْبَ لَهُ وَأَمَّا السَّبْعِيَّةُ فَيُثَبِّتُونَ لِقَبُولِهَا لِأَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا اغْتِقَادُهُمْ أَنَّ أَدْوَارَ الْإِمَامَةِ سَبْعَةٌ وَأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ إِلَى السَّابِعِ هُوَ آخِرُ الدَّوْرِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْقِيَامَةِ وَأَنَّ تَعاقِبَ هَذِهِ الْأَدْوَارِ لَا آخِرَ لَهَا قَطُّ وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ إِنَّ تَدَابِيرَ الْعَالَمِ السَّفْلِيِّ أَعْنِي مَا يَحْوِيهِ مَقْعَرُ فَلَكَ الْقَمَرُ مَنُوطَةٌ بِالْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَعْلَاهَا زُحَلٌ ثُمَّ الْمُشْتَرِي ثُمَّ الْمَرْخُ ثُمَّ الشَّمْسُ ثُمَّ الزَّهْرَةُ ثُمَّ عُطَارِدُ ثُمَّ الْقَمَرُ وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُسْتَرَقٌّ مِنْ مِلْحَدَةِ الْمَنْجَمِينَ وَمِلْتَفَتْ إِلَى مَذْهَبِ الثَّنَوِيَّةِ فِي أَنَّ الشُّورَ يَدْبِرُ أَجْزَاءَهُ الْمَمْتَرِجَةَ بِالظُّلْمَةِ يَهْدِيهِ الْكَوَاكِبُ السَّبْعَةُ فَهَذَا سَبَبُ هَذَا التَّقْلِيدِ. المرجع السابق ص 17.

40 جواد، مصطفى، عصر الإمام الغزالي، اتحاد الكتاب العرب، 1986م، ص 109-119، وانظر: أبو حامد الغزالي في الذكرى المنوية التاسعة لميلاده ص 496. كتاب جمعت فيه أعمال عدد من العلماء والمفكرين من مختلف دول العالم، التي أُلقيت في مهرجان الغزالي في دمشق من 27 إلى 31 مارس 1961، وقد عهبت اللجنة المنظمة إلى الدكتور زكي نجيب محمود - رحمه الله - الإشراف على إخراج أعمال هذا المهرجان والتقديم لها، وتولى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية إصدار هذا العمل في نفس السنة.

وانظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج 3 ص 391 ج 4 ص 209.

41 قتلته الباطنية الإسماعيلية سنة 485 هـ المرجع السابق.

42 السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج 6 ص 191 وما بعدها.

43 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 21.

وانظر: محمد يوسف موسى، بين الدين والفلسفة في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، ص 168-170، مؤسسة هنداوي 2017م.

44 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 17.

وانظر: حقي، أحمد معاذ بن علوان، منهج الإمام الغزالي في نقد الفلسفة: علومهم الإلهية، ص 38، صحيفة دار العلوم للغة العربية وأدائها والدراسات الإسلامية - الإصدار الرابع، الناشر: جماعة دار العلوم، 2003م.

45 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 22، 23.

46 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 27، 28.

47 حقي، منهج الإمام الغزالي في نقد الفلسفة: علومهم الإلهية، ص 28، 31.

48 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص 24. وانظر: محمد يوسف موسى، بين الدين والفلسفة، ص 171.

49 حقي، منهج الإمام الغزالي في نقد الفلسفة: علومهم الإلهية، ص 34.

50 27. الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد الطوسي (ت 505 هـ)، المنحول ص 618، المحقق: د. محمد حسن هيتو ط 3، 1419 هـ - 1998م، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق - سورية.

51 الغزالي، المنحول، ص 581، 613.

52 نور الدين آل علي، فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام الغزالي، ص 41، الدار التونسية للنشر 1972م، والكتاب جزء من أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر.

53 نور الدين آل علي، فضائل الأنام من رسائل حجة الإسلام الغزالي، ص 45، الدار التونسية للنشر 1972م، والكتاب جزء من أطروحة دكتوراه في جامعة الجزائر.

وانظر: الغزالي، الوسيط في المذهب، ج 1 ص 198-202.

54 الغزالي، المنحول، ص 618.

55 المرجع السابق، ص 280.

56 المرجع السابق، ص 547.

57 المرجع السابق، ص 608.

58 الغزالي، تحصين المآخذ، ج 3 ص 331.

- 59 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الشافعي (505هـ)، إحياء علوم الدين، ج1 ص24، دار المعرفة - بيروت.
- 60 الغزالي، الإحياء، ج1 ص41.
- 61 الغزالي، الإحياء، ج1 ص43.
- 62 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المستصفى من علم الأصول، ص212، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1413هـ.
- تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- 63 الغزالي، تحصين المأخذ، ج3 ص331.
- 64 الغزالي، الإحياء، ج1 ص129.
- 65 المرجع السابق، ج2 ص340.
- 66 الغزالي، المنقذ من الضلال، ص5.
- 67 انظر: الغزالي، الوسيط، ج1 ص227-230، مقدمة المحقق أ.د. القرة داغي.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (643هـ)، أدب المفتي والمستفتي، ص203، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، عالم الكتب- مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1986م.
- 68 الغزالي، إحياء علوم الدين، ج1 ص44.
- 69 المرجع السابق، ج1 ص50.
- 70 السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج5 ص185.
- 71 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (505هـ)، البسيط في المذهب، ج1 ص76، تحقيق: مجموعة رسائل علمية كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، 1414هـ.
- 72 المرجع السابق
- 73 السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج6 ص205.
- 74 الإمام شمس الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن علي إلكيا الهراسي، الملقب عماد الدين أحد فحول العلماء ورؤوس الأئمة فقها وأصولا وجدلا وحفظا لمتون أحاديث الأحكام (450هـ - 504هـ) وتفقه على إمام الحرمين وهو أجل تلامذته بعد الغزالي، ومن مصنفاته شفاء المسترشدين وهو من أجود كتب الخلافات وله كتاب نقض مفردات الإمام أحمد وكتاب في أصول الفقه وغير ذلك.
- 75 أحمد بن محمد بن المظفر الإمام أبو المظفر الخوافي (ت500هـ)، تفقه على إمام الحرمين ولازمه فكان من عظماء أصحابه، قال معاصروه رزق من السعد في المناظرة كما رزق الغزالي من السعد في المصنفات.
- انظر في ترجمة الإمام الكيا والإمام الخوافي: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج7 ص232، ج6 ص63.
- (76) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج6 ص204، 196، 202.
- (77) المرجع السابق، ج7 ص47.
- والحاكي هو إسماعيل بن عبد الملك بن علي أبو القاسم الحاكي، من أهل طوس من تلامذة إمام الحرمين، قال ابن السمعاني: برع في الفقه وكان إماما ورعا بارعا حسن السيرة، توفي سنة تسع وعشرين وخمسمئة ودفن إلى جانب الغزالي.
- (78) ابن الصلاح، أدب المفتي والمستفتي، ص60.
- (79) سبق ترجمته في شيوخ الإمام الغزالي.
- (80) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج6 ص212.
- (81) المرجع السابق ج6 ص199.